

يجب أن يكون المحل معيناً أو قابلاً للتعيين وإلا كان باطلاً بطلاناً مطلقاً، 1- المحل المعين: الأصل أن يتم تعيين المحل صراحةً، وتخالف طريقة التعيين بحسب نوع المحل سواءً أكان عمل أو شيءٍ. فإذا كان محل الالتزام عملاً أو امتناعاً عن عمل وجب تعيين ماهيته وطبيعته ومدّاه كتعهد صانع بصناعة شيءٍ معين خلال مدة معينة وبمواصفات معينة. 2- أن يكون المحل قابلاً للتعيين: في هذه الصورة لا يكون المحل معيناً بطريقـة مباشرةً ولكن الأطرف يضمنون العقد أساساً يتم على ضوئها تعيين المحل، ومثال ذلك وضع المشرع لضوابط تحديد أجرة العامل في حالة عدم الاتفاق عليها في عقد العمل. ويكون المحل غير مشروع إذا كان مخالفـاً للقانون أو النظام العام أو الآداب العامة . فإذا كان هذا المحل عملاً أو امتناعاً عن عمل وجب أن يكون هذا العمل أو الامتناع مشروعـاً، ومناط عدم مشروعـية العمل يكمن في مخالفـته للنظام العام أو الآداب العامة أو النصوص الامرـة للقانون، وإذا كان محل الالتزام نقلـ حقـ عينـي وجب أن يكون الشيءـ الذي يرد عليهـ الحقـ داخـلاً في دائـرة التعـامل ايـ الاشيـاءـ التي يـباحـ التعـاملـ فيهاـ، فـاـذاـ كانـ القـانـونـ يـمـنـعـ التـعـاملـ فيـ الشـيءـ المتـصلـ بالـالـلتـزـامـ فـاـنـ العـقدـ بـيـطـلـ بـطـلـانـاـ مـطـلـقاـ لـعدـمـ مشـروـعـيـةـ المحلـ.